ووجبت عليه ان لم يمكنه ذلك او خاف فتنة
في دينه واطلقها اي الهجرة لاية ان الذين توفاهم
الملئكة ظالمي انفسهم فان لم يطقها فمعذور الى
ان يطيقها اما اذا رجي ما ذكر فالافضل ان يقيم
كما به السير فانه يجب عليه ان اطاقه ولم
يمكنه اظهار دينه لخلوصه به من قهر الاسر و
تقييدي بعدم الامكان هو ما جزم به القمولي
وغيره وقال الزركشي انه قياس ما مر في الهجرة
لكنه قال قبله سواء امكنه اظهار دينه ام لا ونقله
عن تصحيح الامام واطلقا بل شرط قتله اغتيالهم
قتل وسبيا واخذ المال اذ لا امان وقتل الفيلة
ان يخدعه فيذهب به الى موضع فيقتله فيه
كما مر واطلقوه على انهم في امانه او عكسه اي او
انه في امانهم حرم عليه اغتيالهم لان امان
الشخص لغيره يوجب ان يكون الغير امنا منه وهو
العكس من زيادتي واستثنى منها في الام ما لو
قالوا امناك ولا امان لنا عليك فان تبعه احد
فصايل فيد فعه بما خف فان خف او اطلقوه
على ان لا يخرج من دارهم بقيد زدته بقولي
ولم يمكنه ما مر اي اظهار دينه حرم وفاء با
لشرط لان في ذلك تركا اقامة دينه فان

امكنه

امكنه اظهاره جاز له الوفاء لا لهجرة حينئذ
مندوبة او جايزة لا واجبة ولا مام ونحو
نايبه معاقدة كافر هو اعم من قوله عاهدنا
وهو الكافر الغليظ يدل على قلعة كذا
باسكان اللام وفتحها بامة مثلا منها للحاجة
الى ذلك معينة او امة كانت او مبهمة رقيقة
او حرة لا فيما نزع بالاسر والمبهمة يعينها
الامام بخلاف مالو لم تكن من القلعة كان قال
ولك من مالي امة فلا يجوز على الاصل في المعاقدة
على مجهول فان فتحها عنوة من عاقده بدلالته
وبيع الامة المعينة او المبهمة حتم ولم تسلم
قبله اي قبل اسلامه بان لم تسلم او
اسلمت معه او بعده اعطيها وان لم يكن
فيها غيرها او سلمت قبله وبعد العقد او مانت
بعد القبض فيها فيعطى قيمتها والا بان لم تفتح
او فتحها غير من عاقدها ولو بدلالته او فتحها
من عاقده لا بدلالته او بدلالته وليس فيها
الامة او فيها الامة وقد ماتت قبل الظفر
بها او اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان
اسلم بعدها فلا شيء له لعدم وجود المعلق
عليه الفتح بصفته ووجوب قيمتها فيها

Copyright © King Saud University